محمد اسماعيل الضالعي لـ«الميثاق»:

نحذر من تفجر الوضع داخل الحكومة اذا استمر الاقصاء والتجنيد الحزبي

دعا اللواء محمد اسماعيل الضالعي- عضو مجلس الشورى- كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والفعاليات الوطنية إلى الابتعاد عن المناكفات السياسية والدخول الى مؤتمر الحوار الوطني بروح وطنية مسئولة للخروج من الأزمة الراهنة.. مطالباً رعاة المبادرة والمبعوث الدولي الى تطبيق بنود القرار الأممي «2051» على الذين يسعون لعرقلة مؤتمر الحوار.. وانتقد الضالعي في حوار أجرته معه «الميثاق» أداء حكومة الوفاق الوطني الذي قال إنه سلبي.. مشيراً الى الانفلات الأمني وعمليات القتل والتقطع التي تعم الوطن.. داعياً حكومة الوفاق الى تحمل مسئوليتها وتنفيذ المهام التي أكدت عليها المبادرة الخليجية وآليتها وبرنامجها الذي قدمته للبرلمان..

حاوره: عارف الشرجبي

المواطنون سيتصدون لأصحاب المشاريع الصغيرة اذا تم معالجة قضاياهم بمصداقية

الانتقائية في تنفيذ المبادرة وآليتها ستجهض مخرجات الحوار

بقاء المظاهر المسلحة والساحات والتقطاعات والاختلالات الأمنية ستؤثر على الحوار

على الرئيس ألا يلتفت للمتمصلحين

< كيف تقرأ المشهد السياسي على ضوء التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر الحوار الوطني؟

- المشهد السياسي يعتوره جملة من التجاذبات فهناك من يريد اعاقة عملية الحوار وهناك من يحاول تسخير الحوار لتحقيق مصالح سياسية وحزبية وشخصية.. وهناك من يعمل لحساب أجندة مريبة لا تخدم الأمن والاستقرار والوحدة، ورغم كل ذلك مازلت متفائلا بالعقلاء داخل البلد من أنهم سوف يفوتون الفرصة على المتربصين بالوطن وسيعملون على ايصاله الى بر الأمان.. ومن خلال صحيفة «الميثاق» أدعو قيادات الأحزاب والتنظيمات والسياسيين والمفكرين والمثقفين والاعلاميين الى تغليب مصلحة الوطن وإلا سوف نغرق جميعاً..

علينا جميعاً الوقوف مع الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية حتى يتمكن من ايصالنا الى بر الأمان.. وأرجو من المتمصلحين التراجع خطوة الى الخلف ليتيحوا للرئيس الفرصة ليرى الأشياء على حقيقتها ليتخذ قراراته الصائبة التي تخدم الوطن.. واعتقد أنه الأقدر في المرحلة الراهنة على فعل ذلك.

القضيتان الأبرز

< في تصورك ما أهم القضايا التي يفترض مناقشتها في مؤتمر الحوار؟

- لقد حددت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة العديد من القضايا التي ستطرح في مؤتمر الحوار، وفي تصوري فإن القضية الجنوبية تعد من أهم القضايا التي يجب أن تشخص بدقة وشفافية وواقعية دون مبالغة ومن ثم وضع الحلول الجذرية لها ومعالجة الأخطاء والمشاكل التي يعاني منها المواطن حتى يصدق الناس في عموم الوطن لاسيما في المحافظات الجنوبية والشرقية أن الأمور ستسير الى الأفضل وبالتالي سنجد كل المواطنين يتصدون لأصحاب المشاريع الصغيرة سواءً دعوات فك الارتباط أو غيرها، ولابد أيضاً من اعادة الحقوق لأصحابها مثل نهب الأراضي والمنازل والممتلكات واعادة الذين تم تسريحهم من وظائفهم المدنية والعسكرية، وكذلك لابد من حل قضية صعدة وفقاً للدستور..

هاتان القضيتان هما الأبرز.. ناهيك عن نهب الأراضي في تعز والحديدة وكذلك حل قضايا الثأر والانفلات الأمني.

ولذلك أقول لابد من تنفيذ المبادرة الخليجية بحذافيرها دون انتقاء أو قفز على بعض نصوص ومواد المبادرة وآليتها لأن القفز أو الانتقاء سينتج عنه مخاطر تهدد مستقبل الحوار وتجهض تنفيذ مخرجاتها وتفتح المجال لهذا الطرف أو ذاك القول إنه تم تجاوز المبادرة، وبالتالي سيسعى للتنصل عن الالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار.

الطرف المعيق للمبادرة لن يلتزم بالحوار

الاقصاء تكسُّب حزبي رخيص وعلى الأحزاب ادانته

مشاريع صغيرة

< ينظر البعض للقضية الجنوبية كلاً من منظوره الحزبي أو الشخصي.. ألا يؤدي ذلك الى تمييعها؟

- القضية الجنوبية واضحة للجميع وقد بدأت مطلبية ثم خرجت عن هذا المسار بفعل تباطؤ الدولة بوضع الحلول المناسبة لها في حينه، ولذلك شاهدنا بعض المشاريع الصغيرة تظهر على السطح.. ولابد من الاشارة الى أن القضية الجنوبية قد تم تعريفها من خلال تقرير باصرة هلال الذي شخصها بكل دقة، وكذلك التقرير الذي أعدته اللجنة التي كنت عضواً فيها وهي برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى عبدالله صالح البار وقد رفعنا تقريراً مفصلاً عن القضية الجنوبية والمشاكل التي يعاني منها أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية ورفعنا تقريراً متكاملاً مشفوعاً برأي قانوني الى رئيس الجمهورية السابق علي عبدالله صالح،.

ومما ذُكر في التقرير نهب الأراضي والممتلكات والاقصاء الوظيفي وبيع القطاع العام بأبخس الأثمان وطرد الموظفين إلا أن اصحاب المصالح قد حالوا دون اتخاذ الدولة والحكومة خطوات جادة لمعالجة المشكلة مما رفع سقف المطالب يوماً بعد آخر.

حوار حريص

< هناك أطراف ترفض الدخول في الحوار وأخرى تضع اشتراطات.. ما تعليقكم على ذلك؟

- أي قوى أو أحزاب أو أشخاص تطرح الآن أي مطالب خارج الاجماع الوطني الداعي للحوار دون اشتراطات وأيضاً التقيد بالمبادرة الخليجية وآليتها فهي لا تحرص على مصلحة الوطن بل تحرص على تجزئته وجعله ساحة للاقتتال، لذلك لابد على الجميع الدخول في حوار مفتوح حريص على مصلحة اليمن ووحدته التي لا يمكن التفريط بها لأنها قدر شعب وتاريخ أمة.

< وماذا عن اصحاب المشاريع الصغيرة التي أشرت إليها؟

أصحاب المشاريع الصغيرة معروفون ومنبوذون من الجميع وقد عراهم الشعب في أكثر من محطة لأن أعمالهم ليست من أجل مصلحة الوطن بل خدمة لأجندة خارجية.. ويسعون لتمزيق اليمن.. ولذلك أقول للجميع: اتقوا الله في الوطن فالتاريخ لا يرحم.. وفي تصوري أن المبادرة الخليجية وآليتها هي المخرج الآمن من هذه الأزمة ولا أعتقد أن أحداً منا يريد أن يكون أقل حرصاً على مصلحة اليمن ممن وضعوا المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

سنمضي بدونهم

< تهدد بعض فصائل الحراك بعدم الدخول في الحوار الوطني.. هل لمقاطعتهم تأثير على الحوار؟

- عجلة التسوية السلمية ماضية الى الأمام وسوف تدوس كل من يحاول اعاقة مؤتمر الحوار، واذا وجد فصيل في الحراك يرفض الحوار فعليهم أن يدركوا أن الحوار سيمضي، ومن سيتخلف إنما يعزل نفسه سياسياً واجتماعياً داخلياً واقليمياً ودولياً، ولابد أن أشير هنا الى ضرورة حسن النوايا وفتح صفحة جديدة عنوانها المحبة والتآخي واجتناب كل ما يوغر الصدور ويثير الاحقاد.. وهنا ألفت نظر الجميع الى أن خطاب الأخ صادق الأحمر الذي هدد بالحرب على الجنوبيين قد أثار حفيظة الجميع وعمل على توسيع المشكلة لأن كلاماً مثل هذا يثير الاحقاد ويجعل الناس في المحافظات الجنوبية تتخوف من الحوار.. ولذلك علينا أن نتصرف بعقلانية ليشعر الجميع بأننا أخوة وليس أعداء.

< كيف تقيم عمل لجنة الحوار والإعداد للحوار الوطني؟

- اللجنة الفنية للاعداد للحوار الوطني تعمل بشكل طيب رغم المعوقات الكثيرة، ولكي تنجح في انجاز مهامها علينا تهيئة الأجواء لها من خلال الابتعاد عن المناكفات السياسية وانهاء المظاهر المسلحة من الشوارع والساحات والتقطعات ولابد أيضاً من انهاء الانفلات الأمني أما اذا ظلت تلك المعوقات فلاشك أنها ستؤثر على عمل اللجنة وعلى مؤتمر الحوار برمته.

عمل اللجنة يسير بشكل طيب رغم الصعوبات ومع ذلك نقول إن عليها أن تدرك أن الجميع يراقب أداءها، ولن يرحمها في حالة التقصير ولا أعتقد حدوث ذلك طالما وفي اللجنة شخصيات اعتبارية كالدكتور عبدالكريم الارياني وياسين سعيد نعمان وغيرهما، وكنت أتمنى على اللجنة التطرق لمواضيع مهمة مثل استقلالية القضاء وعمل البرلمان المقبل بنظام الغرفتين وطرح ذلك على مؤتمر الحوار بدلاً من وضع أشياء من اختصاص القضاء والبرلمان، ورغم كل ذلك فمازلت على يقين بأن اعضاء اللجنة سيتجاوزون أي قصور.

صفحة جديدة

< عملية الاقصاء التي تمارس ضد المؤتمر الشعبي العام في الوظيفة العامة خلافاً للمبادرة الخليجية وآليتها.. هل تؤثر على مؤتمر الحوار والوفاق الوطني.. والى أي مدى؟

- أية محاولة من أي طرف كان لتوتير أجواء الحوار لابد أن تدان من الجميع لأن ذلك لا يخدم الوطن بل لا يخدم حتى الحزب الذي يمارس ذلك العمل نفسه لأن اليمنيين أصبحوا يدركون تفاصيل حقيقة ما يدور، ولذلك علينا فتح صفحة جديدة بعيداً عن التكسب الرخيص الذي تحرص عليه بعض الأحزاب من خلال الاحلال بدلاً عن هذا الطرف أو ذاك.

يكون أو لا يكون

< يعقد المؤتمر الشعبي العام هذه الأيام لقاءات تشاورية في العديد من المحافظات.. كيف ترى ذلك؟

- المؤتمر الشعبي العام حزب كبير وقد تحمل مع الحزب الاشتراكي والقوى الخيرة في الوطن عملية اعادة تحقيق الوحدة، وعلى المؤتمر الاستمرار في تحمل مسئوليته الوطنية وهو حزب عريق لديه قيادات وطنية مجربة، ولذلك فإن عقده للقاءات في المحافظات الجنوبية يصب في اطار التوجه لحلحلة القضايا والمشاكل التي يعاني منها المواطن.

وقد أعجبتني تلك الكلمات والنقاشات التي شاهدناها في المحافظات الجنوبية والشرقية والتي لخصت القضية الجنوبية بكل أبعادها وهذه خطوة طيبة خاصة اذا قدمها المؤتمر الشعبي على طاولة الحوار الوطني وسعى لمعالجتها.. ولكي يكون المؤتمر أكثر فاعلية عليه أن يعيد ترتيب بيته من الداخل واعادة هيكلة مكوناته واطره وفقاً لمتطلبات المرحلة المقبلة.

اللقاءات التشاورية للمؤتمر شخصت القضية الجنوبية

على رئيس المؤتمر المبادرة لاتخاذ قرارات شجاعة

كما أن على رئيس المؤتمر- وهو قائد حكيم ويمتلك الحنكة السياسية والخبرة المتراكمة أن ينقي حزبه من الشوائب التي مازالت عالقة فيه وأن يزيح المتمصلحين الذين أساءوا للمؤتمر ولرئيسه خلال المرحلة الماضية، كما نأمل من رئيس المؤتمر أن يدفع بالشباب الى مواقع متقدمة داخل المؤتمر حتى يكون هناك دماء جديدة وعناصر نظيفة بدلاً من العناصر الانتهازية التي أضرت بالمؤتمر وبالوطن عامة.. ولذلك نقول إن المؤتمر الآن على المحك إما أن يكون أو لا يكون.

< مضى عام على تشكيل حكومة الوفاق الوطني.. في تصورك ماذا حققت؟

- يؤسفني القول إن حكومة الوفاق الوطني ليس لها من اسمها نصيب، فلم نرَ وفاقاً ولا ما يبشر بوفاق، فقط رأينا تقاسمات تصب لمصلحة البعض.. ورأينا أيضاً اقصاءات وتهميشات ستؤدي حتماً الى ايغار الصدور وربما الى تفجير الوضع داخل الحكومة وفي الساحة الوطنية.. هناك انفلات أمني وتقطعات وملاسنات اعلامية تخرج من تحت عباءة الاعلام الرسمي مما يجعل الاعلام الحزبي والخاص يسير في نفس الاتجاه من التصعيد والمكايدة.. وهناك تحركات مريبة من بعض من يُحسبون على الحكومة، وأقصد ذلك الخطاب المتشنج ضد الاطراف الأخرى، كما نرى أن التعيينات الحزبية المخالفة للقانون الى جانب التجنيد الحزبي الممنهج أصبح سيد الموقف لعمل حكومة الوفاق.. ولهذا أقول وقبل فوات الأوان أتقوا الله في الوطن فجميعنا ذاهبون والوطن باقٍ.. والتاريخ لن يرحم.

< أشرت الى الانفلات الأمني.. ما أبرز مظاهره وما مخاطره على مستقبل اليمن؟

- أستطيع القول إن المواطن لم يعد يشعر بذرة من الأمان فالقتل أصبح ظاهرة عامة في الشوارع وفي الطرقات بين المحافظات ناهيك عن السطو المسلح، فالانفلات الأمني لم نر مثله منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وحتى اليوم، فمن يصدق أن محافظة تعز أو كما تسمى الحالمة عاصمة الثقافة اليمنية قد أصبحت اليوم ساحة للقتل والتقطع والتدمير بفعل الأعمال الطائشة المدفوعة الأجر والمخطط لها من قبل أطراف لا تنتمي لهذه المدينة بعد أن وُجد وبكل أسف أناس أمراض يُحسبون على تعز يعملون على تدميرها بتلك الطريقة البشعة.

تعصُّب وانتهازية

< لماذا في تصورك يريد البعض اثارة تلك المشاكل في تعز تحديداً؟

- هناك من رأى في وجود الأخ المحافظ شوقي أحمد هائل خطراً على مصالحه غير القانونية، ولذلك يسعون بتلك الأعمال التخريبية الى تطفيشه ليخلو لهم الجو أو يجبروه على التغاضي عنهم وهم يذبحون تعز.. ولذلك أقول وبكل أمانة بأنه اذا ترك الأخ شوقي هائل عمله في المحافظة فإن تعز ستعود الى الوراء عشرات السنين، لذا على ابناء تعز الوقوف معه لأنه قبل المنصب ليس حباً في شهرة أو طمعاً في مال فهو المحافظ الوحيد الذي يصرف من جيبه الخاص على مشاريع تنموية وغيرها في المحافظة.. فعندما زرت تعز في مهمة زيارة السجون والمساجين قبل العيد شاهدت بعيني الأخ شوقي أحمد هائل وهو يدفع ٩٠٠ مليون ريال لإطلاق سراح السجناء المعسرين.

اضافة الى تبني مشاريع تنموية وهو ما جعلني أذهب الى بعض الشخصيات والشباب وأسألهم لماذا يقفون ضد المحافظ رغم ما يقدمه لتعز، ولكن للأسف وجدت أن التعصب الحزبي والانتهازية من قبل البعض وهم قلة من أبناء تعز هي الدافع الرئيسي لتلك المواقف المتصلبة..

ولذلك أدعو رئيس الجمهورية الى مساندة المحافظ وتذليل الصعاب أمامه.

اطول حوار في تاريخ اليمن

< حددت فنية الحوار ١١ شهراً كفترة لانجاز الحوار الوطني الشامل وهي بالطبع فترة تعد طويلة من شأنها ان تمكن المتحاورين ليس من مناقشة القضايا اليمنية العالقة فحسب بل ولقضايا العالم اجمع وهو ما يعني ان اطالة الفترة قد يعكس تأثيرات سلبية على سير عملية الحوار كالتباطؤ في انجاز المهام الموكلة أمام المتحاورين، كون المتسع الكبير من الوقت امامهم يدفعهم إلى ذلك بالاضافة إلى أن هذه الفترة الطويلة قد تساعد على اثارة قضايا وموضوعات وتداعيات جديدة تفرزها الساحة اليمنية من وقت لآخر والناتجة بفعل حالة التحولات المتسارعة التي تشهدها اليمن اليوم، الأمر الذي يحدث تعكيراً في أجواء الحوار ويزيد من حالة الارهاصات بداخله بالصورة التي ستؤثر على ادارته في السير في انجاز مهامها.

ولكون القناعات الكاملة المؤمن اصحابها بضرورة انجاز الحوار بامكانها وحدها انجاز الحوار في زمن قياسي غير ما هو مرسوم له من سقف زمني فإن على إدارة الحوار ان تدرك ذلك تماماً وان تعمل على بعث روح العزيمة والاصرار على تحقيق الانجاز والتحاور المقتدر لمختلف الاشكالات والعوائق التي تحول دون تحقيق الحوار للنتائج المرجوة فالاعتماد أولاً على القناعات الكاملة سيمثل الرديف الأمثل لدعم مسار الحوار بالاضافة إلى مجموعة القيم التنظيمية والادارية والفنية التي ستستعين بها ادارة الحوار في انجاز مهامها وبالصورة الفاعلة الكفيلة بتأمين سير عملية الحوار باتجاه الانجاز للقضايا والموضوعات دون الاكتراث بما يكتنف العملية برمتها من تداعيات وافرازات قد تفرضها الفترة الطويلة المحددة للحوار.

يحيى علي نوري

وباعتبار الانتصار هنا من قبل المتحاورين لمثل وقيم ادارة الحوار يعد شرطية اخرى من شروط انجاح الحوار فإن كل الفعاليات الوطنية ستعول على هذه الاجواء التي ستنجم عن الحوار بل ومدى قدرته على تجاوز الاشكالات العويصة الناتجة بفعل اختلاف وجهات النظر حول مجمل القضايا المطروحة للنقاش..

وإذا كانت فنون إدارة الحوار والتفاوض ستمثل سلاحاً قوياً للأحزاب والتنظيمات السياسية وبقية مختلف الفعاليات في استخدامها في التسويق لرؤاها والبحث عن تأييد لها سواءً أكان من داخل قاعات الحوار ولجانه المختلفة أم من خارجه على صعيد الفعاليات الشعبية فإن ذلك يتطلب هو الاخر من ادارة الحوار التقيد الصارم والحازم بكافة الأسس والقواعد المتصلة للحوار وبالصورة التي لا تحول قضايا المتحاورين إلى عملية مزاد علنية للافكار والتصورات خاصة إذا ما خرجت هذه الافكار على مستوى الرأي العام وبأن يناقشها باستفاضة واهتمام وبنفس الروح التي تتم في داخل قاعات الحوار، وهذا يتطلب بالتأكيد السيطرة الكاملة لإدارة الحوار بمختلف القضايا وعدم اكسابها الاثارة في الأوساط الشعبية وجعلها خاضعة للاسلوب العلمي المرتكز على النقاشات المسؤولة المتجردة تماماً من المصالح والأجندة الحزبية الضيقة والأنانية..

ولعل عدم قيام الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى اليوم بالترويج لرؤاها الشاملة والكاملة حول مختلف القضايا التي ستطرح داخل قاعات الحوار يقدم مؤشراً على سخونة ما سيحدث من مناقشات من قبل المتحاورين بشأنها واللجوء من قبل الجميع للبحث عن تأييد شعبي لوجهات نظرهم ومواقفهم سيمثل تحدياً كبيراً أمام ادارة الحوار في عملية السيطرة على مختلف القضايا وتجريدها من الاثارة في الأوساط الشعبية..

ولدى كل المراقبين والمتابعين وخاصة وسائل الإعلام المختلفة فإن كل ذلك قد يشجع على المزيد من المهاترات والبطء في السير باتجاه انجاز الحوار كون الـ ١١ شهراً المحددة كسقف للحوار قد تشجع على الكثير من الممارسات وهو الأمر الذي نخلص هنا إلى الاشارة الواضحة بأهمية النظر من جديد في السقف الزمني وتقليصه لما يشكل ذلك من دفع ايجابي للمتحاورين باتجاه انجاز مهامهم دون بطء أو تأخير أو تحت أي مبررات ومعوقات قد يؤدي التساهل إزاءها إلى خلق عثرات عدة للحوار الوطني الشامل هو في غنى عنها..

ولإدارة الحوار تمنياتنا لها بالتوفيق والنجاح..

ضباط الأمن السياسي يطالبون برحيل اللواء القمش

اعتصم العشرات من عناصر الأمن السياسي الأربعاء الماضي، أمام مقر عملهم في شارع الستين جنوب صنعاء، وقاموا بقطع الطريق الرئيس ونصب العديد من الخيام وسط الشارع، مطالبين بالعودة الى العمل.

وقال مصدر بجهاز المخابرات إن «عشرات الضباط والأفراد كانوا قد بدأوا إضراباً محدوداً بالقرب من مقر جهاز المخابرات بصنعاء منذ ٣ أيام على أمل الاستجابة لمطالبهم بعودتهم الى أعمالهم، لكن لم يتم الاستجابة لهم».

وأضاف أن عناصر المخابرات «اضطروا الى نصب عشرات الخيام في منطقة حدة بشارع الستين جنوب صنعاء، لإيصال صوتهم الى الجميع لكي يعرفوا أن أوضاعانا ليست على ما يرام، وأن هناك تجاوزات ومحسوبيات كثيرة تتم في هذا المرفق الحيوي الهام».

وهتف المحتجون من ضباط الأمن السياسي، ضد رئيس المخابرات اللواء غالب القمش، وطالبوا برحيله، متهمين إياه بـ»التقاعس» عن تنفيذ مطالبهم.

وتصاعدت احتجاجات عناصر الأمن السياسي أمام مقر الجهاز منذ مطلع العام للمطالبة بإقالة من يصفونهم بالفاسدين في دوائر الجهاز، أو استقالة رئيس الجهاز اللواء غالب القمش إذا لم يلبِ مطالبهم.

بن دغر يدشن تركيب محطات بث الإنترنت اللاسلكي بكلفة «600» مليون

< الميثاق: قال الدكتور أحمد عبيد بن دغر-وزير الاتصالات وتقنية المعلومات- إن مشروع إنشاء شبكة لاسلكية للوصول إلى الإنترنت في اليمن تعد من أهم المشاريع التي توليها المؤسسة العامة للاتصالات أهمية بالغة لما لهذه الشبكات من مزايا عديدة من الناحية التقنية والاقتصادية والخدمية .

واوضح بن دغر -أثناء وضعه مع أمين العاصمة عبدالقادر على هلال الاربعاء بصنعاء لحجر الأساس وتدشين التركيبات الفنية لمشروع الإنترنت اللاسلكي ذي النطاق العريض بتقنية الواي ماكس- ان المؤسسة تعمل على جعل خدمة الانترنت اللاسلكي ذي النطاق العريض متوفرة في كل المؤسسات الحكومية والتعليمية، بحيث تكون خدمة الانترنت متوفرة للمستخدم بمجرد فتح الكمبيوتر المحمول، بالإضافة إلى استهداف مواقع الشركات النفطية في جميع أنحاء الجمهورية وتوفير خدمة نقل البيانات والانترنت فيها.

مشيرا في الوقت نفسه إلى أن خطة المؤسسة العامة للاتصالات تهدف إلى تغطية جميع مناطق الجمهورية بخدمة الانترنت وتراسل البيانات اللاسلكي على عدة مراحل من خلال محطات الواي ماكس، وذلك للتغلب على المشاكل الفنية والاقتصادية للشبكات السلكية، وصعوبة إيصال الخدمات للمناطق الريفية والمناطق النفطية.

ووجه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الجهات المعنية بتوسيع الشبكة لتشمل محافظات اخرى خلال المرحلة الثانية للاستفادة من هذا المشروع الذي وصفه بالمشروع المهم باعتبار ان المرحلة الأولى من المشروع ستغطي كلا من أمانة العاصمة ومحافظة عدن من خلال ٢٨ محطة بث بتكلفة ٥٩١ مليون ريال.

من جهته قال مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات صادق مصلح إن تركيب نظام تقنية «الواي ماكس» يأتي لتركز هذه التقنية على خدمات البيانات والانترنت ونظرا لوجود كثير من الشركات المصنعة لهذه التقنية، بالإضافة إلى أن هناك كثيراً من شركات الاتصالات في معظم دول العالم ومنها المنطقة العربية تعتمد على شبكات الواي ماكس لتقديم خدمات البيانات والانترنت .

وأضاف مصلح: «ان المرحلة الأولى من المشروع المتوقع تدشينها مطلع العام ٢٠١٣، تهدف إلى تقديم خدمات الإنترنت اللاسلكي ذي النطاق العريض لعدد ٢٠ ألف مشترك، موزعة في المناطق المستهدفة في أمانة العاصمة ومحافظة عدن، حيث سيتم تقديم خدمات تراسل البيانات والوصول إلى الانترنت لكل من الشركات والأفراد وبسرعة ٤ ميجا».

وكان وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور احمد عبيد بن دغر وأمين العاصمة عبدالقادر هلال قد استمعا من القائمين على المشروع إلى شرح عن المشروع وأهدافه وما تم انجازه من أعمال فنية ومسح ميداني وتجهيز البنية التحتية تمهيدا لتركيب محطات البث، فضلا عن الخدمات الرئيسية والتطبيقات للمشروع.. كما استمعا إلى شرح عن المرحلة الثانية للمشروع التي تستهدف عدداً من المحافظات الأخرى.